الإرهاب الأفريقي:

التمدد "الجهادي" من سواحل الأطلنطي إلى شرق أفريقيا

مادي إبراهيم كانتي

خبير الشؤون الأفريقية، والمحاضر في جامعة باماكو في دولة مالي

صدق توقع العديد من المتخصصين بانتقال شبكات الإرهاب بقوة إلى القارة الأفريقية، خاصةً عندما ضعف تنظيم القاعدة في باكستان وأفغانستان في السنوات الأخيرة، فقد برزت فصائل القاعدة في دول أفريقية عديدة، في الصومال ومالي ونيجيريا، فضلاً عن شمال أفريقيا، وبات الملمح الواضح اليوم أن ثمة امتداداً جهادياً مسلحاً يصل من أقصى الساحل الأفريقي الغربي إلى منطقة القرن الأفريقي غرباً، لتكون أفريقيا "أرض الجيل الثالث لتنظيم القاعدة"، أو كما يطلق البعض أنها أصبحت بمنزلة "أفغانستان جديدة".

ولم تعد أرض أفريقيا موضعاً مهماً فقط لتنظيم القاعدة وفروعه المختلفة أو للجماعات الجهادية المحلية فقط، ففي خضم الظهور المفاجئ لتنظيم "داعش" في سوريا والعراق، بدأت تظهر إعلانات "الخلافة الإسلامية" من قبل بعض الجماعات الجهادية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، ليضيف ذلك بعداً جديداً سوف يزيد من أولوية محاربة الإرهاب في أفريقيا، داخلياً وإقليمياً ودولياً، فقد أعلنت جماعة "بوكو حرام" يوم 24 أغسطس 2014 أنها مستقلة عن القاعدة، لتعلن الخلافة الإسلامية على غرار ما فعل "داعش" في سوريا والعراق. وأعلن تنظيم يعرف باسم "جند الخلافة في أرض الجزائر" مبايعته تنظيم "داعش"، وتمكنت المملكة المغربية من تفكيك خلية إرهابية تابعة لـ "داعش" تسعى لتجنيد إرهابيين للقتال في سوريا والعراق وتنفيذ هجمات داخل المغرب.

ويأتي تمدد وانتشار التنظيمات الإرهابية في القارة الأفريقية في وقت أكدت فيه تطورات الأعوام الأخيرة أن ثمة قصوراً شديداً في آليات مكافحة الإرهاب الأفريقي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وأن تداعيات ما تمر به ليبيا وتونس، ومنطقة المغرب العربي بوجه عام، منذ اندلاع "الثورات" العربية، أدت إلى تزايد فرص تصاعد التنظيمات الجهادية في منطقة شمال أفريقيا وغربها، حيث انتشار بعض التنظيمات في مالي والنيجر، و"جماعة بوكو حرام" في نيجيريا.

في هذا الإطار، تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على ظاهرة "الإرهاب الأفريقي"، فثمة ضرورة لمعرفة وتتبع بدايات نشأة التنظيمات والجماعات الجهادية في القارة، وتوضيح أسباب تنامي هذه الجماعات الممتدة من شرق أفريقيا إلى غربها، مروراً بالصحراء الكبرى وشمال أفريقيا، وبحث أهداف وخصائص أبرز الجماعات الإرهابية الفاعلة بالقارة، والآليات المختلفة التي اعتمدت لمحاربة الإرهاب وانعكاساتها على دول المنطقة، وأخيراً تقدم الورقة تقييماً عاماً لهذه الآليات التي لاتزال قاصرة عن الحد من تنامي ظاهرة الإرهاب في أفريقيا.

أولاً: نشأة التنظيمات الجهادية المسلحة في أفريقيا

حضرت القارة الأفريقية في استراتيجيات الولايات المتحدة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 كإحدى المناطق التي يلزم محاربة الجماعات الإرهابية والمتشددة فيها، حيث تركز التفكير الأمريكي على ضرورة محاربة الإرهاب في القارة حتى لا تصبح ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية، معتبرة أن أفريقيا بكل ما تعانيه من عوامل عدم استقرار وحروب تعتبر ملاجئ آمنة للعناصر والتنظيمات الإرهابية، وحضر في ذهن المسؤولين الأمريكيين بالطبع التفجيرات الإرهابية التي طالت السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في عام 1998[1].

وقد احتل إقليم شرق أفريقيا والصحراء الكبرى بداية موقعاً متميزاً من الدعوات الأمريكية المطالبة بمحاربة الإرهاب في أفريقيا، اعتماداً على مجموعة من الوقائع أهمها وجود عناصر من تنظيم القاعدة في هذه المناطق نظراً لإقامة زعيم تنظيم القاعدة السابق، أسامة بن لادن، في السودان، لبضع سنوات، بل وإعلانه عن تكوين التنظيم في عام 1998 من منطقة شرق أفريقيا، وتنفيذ أولى عمليات التنظيم في هذه المنطقة.

وفي الشمال الأفريقي، شهدت منطقة المغرب العربي مع بداية السبعينيات من القرن الماضي تغيراً نوعياً في الوعي السياسي، حيث ظهرت التنظيمات "الإسلامية" الحركية المتأثرة بالمنهج الإخواني. ففي المغرب تشكلت حركة الشبيبة بقيادة عبدالكريم مطيع، وفي تونس تأسست حركة الجماعة الإسلامية عام 1969، وفي الجزائر ظهر تيار الإخوان المسلمين بقيادة محفوظ نحناح.

واختلافاً مع خيار نحناح التابع لتنظيم دولي (إخواني)، ظهر تيار (الجزأرة) بدءاً من عام 1982 كتيار إسلامي معارض لتبعية خارجية وينادي بالخصوصية القُطرية. ومن بين الأسماء المؤسسة لهذا التيار محمد السعيد وعبدالقادر حشاني (الذي انضم لاحقاً إلى جبهة الإنقاذ). وكان لهذا التيار وجود ملحوظ في الأوساط الجامعية، وكان هؤلاء "الجزأريون" يعدون الشيخ أحمد سحنون مرجعاً لهم، كما يعدون أنفسهم وارثين لميراث جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ولفكر مالك بن نبي، وهم في كل ذلك يؤكدون خصوصية التنظيم وعدم ارتباطه بجهة خارجية.

وبالإضافة إلى هذين التيارين (الإخوان والجزأرة)، برز تيار إسلامي مسلح بقيادة مصطفى بويعلي، بدأ نشاطه في السبعينيات عبر سلسلة من العمليات التي استهدفت الحانات وأماكن اللهو في باب الواد، ثم تطور الأمر إلى مواجهات مسلحة ضد قوات الأمن عام 1979. لكن تنظيم "بويعلي" تم تفكيكه بعد مقتله في 3 فبراير 1987، ليبقى على الرغم من القضاء عليه مرجعاً للتيار الجهادي الجزائري الذي ظهر في التسعينيات.

أبرز التنظيمات الجهادية المسلحة الناشطة الآن في أفريقيا:

1. جماعة «بوكو حرام» في نيجيريا.
2. «حركة أنصار الدين».
3. حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا.
4. حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية.
5. تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»
6. حركة «الموقعون بالدماء».
7. «حركة الشباب المجاهدين في الصومال».

وإضافة إلى هذه التيارات الثلاثة، كان ثمة فقهاء وأئمة يتحلق حولهم جموع من الشباب الذين كَوّنوا المادة الأساسية لتأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة عباسي مدني وعلي بن حاج في عام 1989.

وكانت نهاية السبعينيات قد شهدت حدثاً مهماً هو الثورة الإيرانية، والتي تم تلقيها في المغرب العربي على الرغم من توجهها الشيعي كأنموذج لإمكانية نجاح الفكرة السياسية الإسلامية كفكرة انقلابية تغييرية. لكن بقي هذا النموذج في المغرب العربي مجرد دعوة تطمح إلى التغيير بشكل سلمي أو بانقلاب عسكري لتغيير النظام الحاكم (مصطفى بويعلي في الجزائر، وعبدالكريم مطيع في المغرب)، ولم يتحول خيار ممارسة العنف المادي إلى خيار استراتيجي يتأطر في شكل عمل مسلح إلا بعد نحو عشر سنوات مع ظهور العمل المسلح بهذا المدلول الشامل.

وعندما احتل الاتحاد السوفييتي أفغانستان في الثمانينيات، تم استقطاب هجرات شبابية بداعي الجهاد لتحرير بلد مسلم، وكان دعم الجهاد الأفغاني سياسة متبناة من معظم الدول العربية مادياً وبشرياً أيضاً. ولم تكن منطقة المغرب العربي استثناء، فقد كان الجزائريون يشكلون من الناحية العددية ظاهرة واضحة في دعم الجهاد بأفغانستان. وبالفعل تكون جيل جديد من شباب دول المغرب العربي المتأثر بالفكر الجهادي السلفي، ثم حدثت هجرة مضادة، حيث عاد كثير منهم إلى بلدانهم ليجدوا أنفسهم في حالة فراغ وبطالة، ولم يتم التنبه لاستيعابهم اجتماعياً واقتصادياً، فظلوا على الهامش وقوداً قابلاً للاستعمال عند أول شرارة تندلع.

وبمرور الوقت تحولت هذه المجموعات في منطقة الشمال والغرب الأفريقي ككل إلى تنظيم جغرافي، وذلك بعد العمليات النوعية التي تلت استهداف قصر الحكومة الجزائرية يوم 11 أبريل

2007 والاختطافات التي حصلت في مالي والنيجر وموريتانيا، ليتبين فعلاً أن القاعدة وضعت لنفسها مرتكزاً داخل منطقة المغرب العربي وغرب أفريقيا، ونجحت في التحول من خلايا منفصلة تتحرك بمبادرات ذاتية إلى تنظيم موزع جغرافياً على نحو محكم يقبض على أهم مداخل العالم العربي وغرب أفريقيا، وهو ما يظهر في التوسع التنظيمي لفروع القاعدة بالمنطقة، لاسيما أن الجزائر شكلت - بحكم طبيعتها الجغرافية وظروفها السياسية - وضعاً مساعداً لنجاح هذا التنظيم في المنطقة، بل وجعلها منطلقاً للعمل في محيطها الإقليمي، ومنه إلى أوروبا.

وضمن هذا التحول أيضاً، بدأت محاولات استنساخ نموذج طالبان أفغانستان على الأراضي النيجيرية في عام 2002 حينما ظهرت مجموعة "طالبان بوني" من مجموعة شباب جامعيين وبعض العسكريين السابقين وعدد من أصحاب المهن في شمال نيجيريا، ثم تأسيس تنظيم أهل السنة والجماعة، وهي الجماعة التي اختارت لنفسها معسكراً منعزلاً عن الناس أسمته "أفغانستان" حتى تنأى بنفسها عن المجتمع الفاسد.

وبالتزامن مع هذه التحولات التي شهدها الخطاب الإسلامي في نيجيريا، ظهرت في عام 2002 أيضاً جماعة أخرى بقيادة محمد يوسف، وهي التي عرفت إعلامياً، ولاتزال، باسم "بوكو حرام"، وذلك في مدينة مدوجوري إحدى الولايات الشمالية، وتسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. وكان الاسم الرسمي لها بدايةً هو "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد"، ثم تحول اسم الجماعة إلى "بوكو حرام" الذي جاء من اللغة المحلية "الهوسا"، ويعني (التعليم الغربي حرام) لأنه يمثل سبب انتشار الفساد في المجتمع الإسلامي.

إن هذا الانتشار الجغرافي أفريقياً لتنظيمات سلفية جهادية من أقصى الشرق إلى الشمال وحتى الغرب وقيامها بتنفيذ عمليات متنوعة مثل الخطف والتفجيرات تعرقل مصالح الغرب في أفريقيا[2]، ولذا توافقت الرؤى الأمريكية حول محاربة الإرهاب مع مصالح الدول الغربية الأخرى في القارة بحكم امتلاكها الثروات المستقبلية وموقعها الاستراتيجي. فدول الشرق الأفريقي تطل على المحيط الهندي، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب، مما يوفر لها سبيلاً يسمح بالتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط، كما يعد المضيق ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي. أما الدول التي تقع في منطقة الصحراء الكبرى وغرب أفريقيا فهي غنية بالبترول والغاز والذهب واليورانيوم وغيرها من المعادن[3].

ثانياً: أسباب تنامي الإرهاب في الساحل والصحراء

برزت منطقة الساحل والصحراء في السنوات الأخيرة باعتبارها كبرى المناطق الأفريقية التي تحمل مخاطر إرهابية، ليس على مستوى القارة فقط، ولكن على مستوى العالم. فقد أضحى هناك امتداد جهادي واضح يمتد من أفغانستان، مروراً بمنطقة جنوب وغرب آسيا، ومن اليمن إلى الشرق الأفريقي، مروراً بمنطقة الصحراء الأفريقية الممتدة من دول شمال وبعض دول وسط أفريقيا حتى الساحل الغربي، أي غرب أفريقيا.

ويعني ذلك أن ثمة امتدادات إرهابية من أقصى ساحل الشرق الأفريقي إلى أقصى الساحل الغرب الأفريقي، وبينهما شمال أفريقيا والصحراء الكبرى؛ إذ باتت منطقة الساحل والصحراء تجتذب اهتمام الجماعات الإرهابية أكثر من أي وقت مضى خلال الأعوام الأخيرة، حتى أن مكافحة الإرهاب بتلك المناطق طغت على مكافحته دولياً في الشرق الأفريقي.

1 - الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الساحل والصحراء:

تعود أهمية المنطقة إلى سهولة توغل التنظيمات الجهادية، إذ على الرغم من مساحتها الواسعة التي تعتبر فاصلة بين العديد من الدول نظرياً، فإنها تعد واقعياً ملتقى التبادل بين كل من جنوب وشمال الصحراء التي يصعب السيطرة عليها. فمنطقة الساحل هي نقطة الربط بين المغرب العربي وجنوب الصحراء، وهي كذلك الحزام الرابط بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر، وهي منطقة عرفت الاكتشافات النفطية من السودان إلى موريتانيا، مروراً بدولة تشاد، علاوة على الاكتشافات الواعدة في كل من مالي ونيجيريا، هذا مع العلم أن فرنسا كانت قد ربطت أربع دول من هذه المنطقة، وهي موريتانيا، والنيجر، ومالي، وتشاد، باتفاقيات عسكرية منذ نحو 50 سنة، واحتفظت بحق استثنائي لها في استغلال اليورانيوم بشمال النيجر، والذي يعد أحد الموارد الحيوية لبرنامج فرنسا النووي.

ومن ناحية أخرى، تعتمد الولايات المتحدة على نحو 15% من وارداتها النفطية من أفريقيا، وتسعى لأن يصل هذا الاعتماد إلى 25% بحلول عام 2015، وهذا ما يجعل من المنطقة ذات قيمة حيوية لأمن الطاقة الأمريكي؛ إذ تجدر الإشارة إلى ما ذكره "والتر كانستينر" المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية، في عام 2007، بأن "النفط الأفريقي هو جزء من مصلحتنا الاستراتيجية القومية، وسوف تزداد وتصبح أكثر أهمية في المستقبل". علماً بأن نيجيريا تحتل المرتبة الخامسة في قائمة الدول التي تستورد منها الولايات المتحدة النفط، فيما تمتلك الجزائر نحو تسعة مليارات برميل من احتياطيات النفط، وبدأت موريتانيا في السنوات الأخيرة ضخ النفط الذي قد يجعلها الدولة الأفريقية الرابعة المصدرة للولايات المتحدة.

> **أتاح الجمع بين عدم قدرة سيطرة الدول في الساحل والصحراء على حدودها المفتوحة، والتنقل دون قيود بين 15 دولة في غرب أفريقيا، سهولة كبيرة لانتشار الجماعات الإرهابية.**

ويُعد هذا القوس الساحلي مطمعاً للدول الكبرى كافة لما يحتويه من ثروات في باطن الأرض ومشروعات مستقبلية لإنتاج مصادر الطاقة. ولذا تدور حوله صراعات من أجل السيطرة على أماكن الإنتاج وطرق الإمدادات التي كانت ترسم يوماً بعد يوم جغرافية سياسية جديدة لأنابيب النفط. وبلغ وصول خريطة الصراعات والموارد أن ثمة مشروعات جغرافية سياسية مطابقة للأجهزة الدبلوماسية والعسكرية تتنافس على خلفية قضايا الطاقة داخل الممر الساحلي، ومن أبرزها مشروع الطاقة الكبير الذي يهدف إلى استخراج الثروات البترولية والمعدنية للساحل عبر "ميناء

السودان" صوب البحر الأحمر من خلال اتباع محور أفقي من موريتانيا، ومشروع غربي يهدف إلى استخراج هذه الثروات عبر خليج غينيا.

2 ـ الطبيعة الجغرافية والبشرية لمنطقة الساحل والصحراء:

أدت طبيعة القطاع الصحراوي الساحلي إلى انتشار عوامل عدم الاستقرار والتعرض المستمر للأزمات واستيطان الصراعات القديمة، فثمة إخفاق سياسي للدول المحلية العاجزة عن فرض سيطرتها على الإقليم الصحراوي الواسع، وصراعات سياسية داخلية، وعسكرة متزايدة داخل المنطقة، وضغط سكاني شديد، وتجارة للمخدرات والأسلحة، ومناخ من الانفلات الأمني العام، وتصارع القوى العظمى من أجل السيطرة على المصادر الطبيعية للبلاد الساحلية الصحراوية[4].

وتواجه دول الساحل والصحراء مشاكل عديدة، أولاها مشكلة سياسية جغرافية معقدة للغاية، وثانيتها مشكلة الاندماج الناتجة عن المشكلات الاجتماعية والثقافية بالمنطقة، لأن الإدارات الاستعمارية القديمة قسمت الدول بما يضمن لها استمرار فرض سيطرتها على هذه المساحة الشاسعة، وثالثتها مشكلات تاريخية تعود إلى أن دول ما بعد الاستعمار تأسست على تداخل قبلي شديد بفعل التقسيم الاستعماري الذي قسم القبائل الرئيسية بدول غرب أفريقيا والصحراء لتتوزع على أكثر من دولة أفريقية حتى يمكن التحكم بها ونشوب الصراعات القومية بين الدول وبعضها البعض، مثلما حدث من توزيع قبائل الطوارق على أكثر من دولة أفريقية وعربية، وهي: مالي والنيجر والجزائر وموريتانيا وبوركينافاسو وليبيا، والتي عجزت منذ الاستقلال عن فرض سيطرتها على أراضيها الصحراوية.

> بات الملمح الواضح اليوم أن ثمة امتداداً جهادياً مسلحاً يصل من أقصى الساحل الأفريقي الغربي إلى منطقة القرن الأفريقي غرباً، لتكون أفريقيا "أرض الجيل الثالث لتنظيم القاعدة"

وقد زاد من هذه الطبيعة الجغرافية السائبة والحدود غير المسيطر عليها في الساحل والصحراء أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)[5]، والتي تضم 15 دولة أفريقية، وتعد من أقوى المنظمات الإقليمية في القارة، اتخذت مجموعة من الخطوات التكاملية مثل توحيد جوازات السفر لكل الدول الأعضاء، الأمر الذي سهل انتقال الأفراد بين دولها، بل إن للمسافر حقوق المواطن نفسها، وكذلك توجد تسهيلات كبيرة في الجمارك، كما استطاعت المنظمة توحيد العملة بين دولها، ولديها جناح عسكري موحد له صلاحية التدخل في أي مشكلة أو صراع في أي دولة من دول غرب أفريقيا (الأعضاء) من دون إذن الدولة المباشر.

وأدت هذه الإجراءات إلى أن الجمع بين عدم قدرة سيطرة الدول في الساحل على حدودها، وسهولة التنقل بين دول غرب أفريقيا الـ 15 من دون قيود؛ قد سهلا انتشار الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة من بلد لآخر، وسط حدود غير منضبطة في منطقة وسط أفريقيا وشرقها كذلك، إذ يكفي القول إن دول الساحل والصحراء لا توجد بها قيود على حركة الأفراد، ولا رقابة على الحدود، ولا صعوبات في التنقل من مكان لآخر، فضلاً عن سهولة الحصول على إذن سفر وجنسية إحدى الدول الـ 15 بمنظمة إيكواس.

ولهذا يلاحظ أنه في أعقاب "الثورة الليبية" وسقوط نظام معمر القذافي، تصاعدت أنشطة هذه التنظيمات بعد تمكنها من نقل أسلحة مختلفة لجيش القذافي الذي كان يتشكل من مرتزقة هربوا بعتادهم لدى الضربات الجوية الغربية ضد ليبيا، واستطاع المتطرفون عبر عمليات البيع والشراء والعلاقات القبلية، لاسيما من الطوارق، استغلال هذه الأحداث لتحقيق أهدافهم في شمال مالي وغيرها.

وبالنظر لهذه الطبيعة وتوغل جماعات الجريمة والإرهاب، فإن ثمة عاملاً إضافياً يعزز هذه الأنشطة غير المشروعة في معظم مناطق أفريقيا، خاصة في الساحل والصحراء، حيث لدى العديد من الشركات الغربية علاقات وثيقة مع هذه الجماعات من أجل تسهيل حركة أعمالهم، وثمة انتقال مخيف لحركة أموال واسعة من دولة لأخرى ومن حسابات متعددة يصعب تتبعها، ولهذا فمن السهل توفير تمويل كثيف للجماعات المتطرفة التي تمكن الكثير منها كذلك من السيطرة على حقول للنفط أو مناجم للمعادن الثمينة وغيرها.

ثالثاً: أبرز التنظيمات «الجهادية» الفاعلة في أفريقيا

منذ مطلع ثمانينيات القرن المنصرم، ومع تنامي نشاط حركات الإسلام السياسي ذات التوجهات السلفية الجهادية، التي شكلت النواة الأولى للحركات التي تكونت لاحقاً، وتأثرت إلى حد كبير بفكر تنظيم القاعدة، ومن أهمها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" في الجزائر التي أسسها حسان حطاب في عام 1998، إثر انشقاقه عن الجماعة الإسلامية الجزائرية؛ أخذت ظاهرة الإرهاب في التصاعد في شمال وغرب أفريقيا، لتكون الجزائر مرة أخرى هي موضع انطلاق الجماعات الإسلامية بعد أن ظهرت بها هذه الحركات التي عملت ضد الاستعمار الفرنسي خشية ضياع الإسلام من الجزائر، نظراً للسيطرة التامة التي كانت تريد أن تفرضها فرنسا على الجزائر، ثم قامت حكومات ما بعد الاستقلال بطرد "المجاهدين" الذين ذهبوا إلى السودان ثم إلى أفغانستان، حيث قويت شوكتهم فيها عقب الاحتلال السوفييتي، ثم عادوا للجزائر مرة أخرى، في ظاهرة أطلق عليها "عودة الأفغان العرب".

وعندما ضعف تنظيم القاعدة في باكستان وأفغانستان بعد مقتل أسامة بن لادن عام 2011، بدأ انتقال جديد للشبكات الإرهابية إلى مناطق أخرى من العالم، فظهرت فصائل القاعدة في دول أفريقيا، خاصة في الصومال ومالي ونيجيريا ومنطقة شمال أفريقيا، لتمثل القارة أحد أخطر التهديدات الإرهابية على المستوى العالمي.

ويتغلغل في القارة السمراء العديد من الجماعات والتنظيمات المسلحة، بعضها على صلة بتنظيم القاعدة وبعضها محلية حتى الآن. ومن أبرز هذه التنظيمات والحركات: "بوكو حرام" في نيجيريا، وحركة "أنصار الدين" السلفية الجهادية في مالي، وحركة "التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" التي يقودها منشقون عن تنظيم القاعدة، و"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" شمال الصحراء

الكبرى، و"حركة الموقعون بالدماء" التي انشقت عن تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، وحركة "شباب المجاهدين" الصومالية.

ويمكن القول إن معاناة القارة الأفريقية من العديد من المشكلات الاقتصادية والصراعات العرقية الإثنية، وكذلك الصراعات المسلحة بين الدول بعضها البعض، تمثل تربة خصبة للإرهاب بكل أشكاله. ففي شرق أفريقيا خاصة في الصومال، ينتشر فكر القاعدة بين فئات واسعة من الشباب، ويمثل ذلك حركة شباب المجاهدين التي تؤمن بأفكار القاعدة جملة وتفصيلاً، وتأتمر بأمر بعض المقيمين المنتمين للقاعدة من غير الصوماليين في تنفيذ كثير من الأعمال والعمليات.

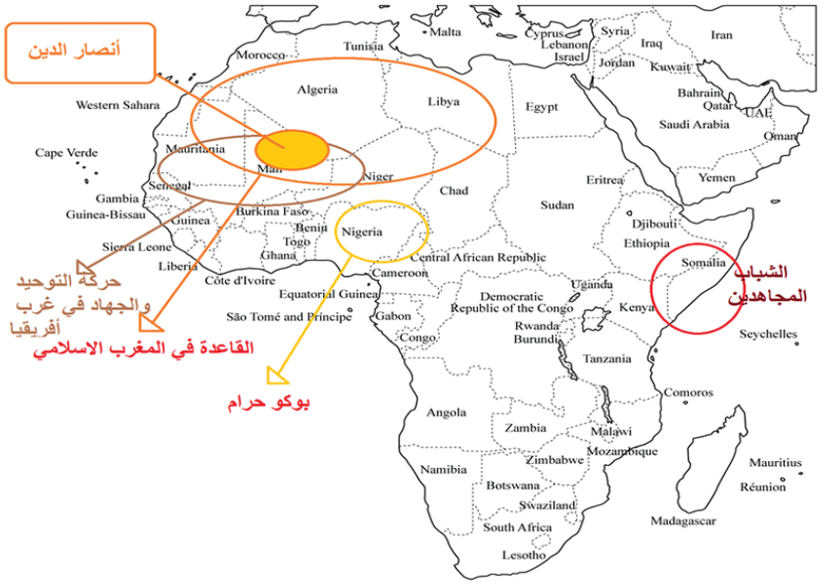

أما في الساحل والصحراء، فقد برز تنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي"، الذي كان قد نسق في السابق مع الجماعة الإسلامية المتولدة من الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والتي كانت تسيطر على مساحة تصل إلى نحو 800 ألف كيلومتر مربع.

لقد أصبح كثير من أقاليم أفريقيا يحتوي على عدد من الجماعات الإرهابية التي لم تتوان في إعلان أنها ستسير على نهج تنظيم القاعدة العالمي نفسه، الذي لا يعرف أحد أين مركزه الآن، بل يذهب البعض إلى القول إنه تفكك في شكل خلايا محلية توجد في دول ومناطق بعينها، ولا يتدخل التنظيم في عملها إلا عند الحاجة للتمويل أو إرسال مقاتلين أو أسلحة.

ولاتزال أغلبية هذه الجماعات تقوم بعملياتها داخل دولها، فيما عدا تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، لكن البيئة المحيطة بهذه الجماعات قد تدفعها إلى التعاون مع الإرهاب الدولي، خصوصاً عدم الاستقرار والفقر والمجاعة والبطالة والأمية السائدة بين قطاعات كبيرة من المواطنين بالمنطقة؛ إذ تستغل هذه الحركات ذلك لتجنيد العناصر المحلية التي يتم تدريبها في معسكرات تدريب متنقلة ومؤقتة في المناطق القبلية الوعرة، وتستخدم تفسيرات دينية خاطئة لتبرير استخدام العنف ضد الحكومات في دول الإقليم. وينتمي أغلب هذه العناصر إلى فئة الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و25 عاماً، والذين لا يعلمون الكثير عن الدين أو السياسة، فهؤلاء بالطبع من العناصر الأقل تعليماً والأكثر إحباطاً، بسبب الفقر والبطالة، وسياسات القوى الغربية في العالم الإسلامي بوجه عام، والدول الأفريقية بصفة خاصة. هذا علاوة على مئات المقاتلين الأجانب من أفغانستان وباكستان وبنجلاديش، والعراق، وبعض الأمريكيين والبريطانيين والكنديين والسويديين من أصول أفريقية، حيث يستغل هؤلاء ضعف السيطرة على الحدود بين الدول الأفريقية للتسلل إليها، وتعتمد مصادر تمويلها على التحويلات الخارجية، والتهريب، واستخدام عوائد الموانئ.

وترفض هذه الجماعات الحوار أو التفاوض مع الحكومات القائمة في الدول التي يتركزون فيها، لأنها ترى في ذلك مخالفة لمبادئها، كما ترفض مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والشيوعية والماسونية وغيرها، وهي لا تقنع أيضاً بمجرد تطبيق الشريعة الإسلامية في دولها، وإنما تسعى إلى إقامة إمارات إسلامية تقاوم النفوذ الغربي في أفريقيا.

ويمكن استعراض هذه المجموعات أو التنظيمات الست كما يلي:

1 ـ جماعة "بوكو حرام": ظهرت منذ ثلاثة أعوام بقوة على ساحة الأحداث الدولية بعد تنفيذها بعض العمليات الإرهابية ضد الكنائس والشخصيات المهمة، والاعتداء على العديد من مؤسسات الدولة في نيجيريا، خاصة بعد إعلانها الانضمام للقاعدة (أعلنت دولة الخافة في نيجيريا في اغسطس 2014 تأثراً بتنظيم داعش)، وهو ما يثير القلق حول مستقبل واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط.

وكما سبق تعود نشأة "بوكو حرام" إلى عام 2002 بهدف التخلص من التعليم الغربي، حيث رأت أنه يلغي ثقافة مسلمي نيجيريا تماماً؛ أي أن الجماعة نشأت لمناهضة انتشار التعليم الغربي ظناً منها أن الحكومة النيجيرية باعتمادها عليه وعلى القوانين الغربية وعدم تطبيقها الشريعة الإسلامية في كل ولايات الشمال النيجيرية، تتسبب في إلحاق الضرر بآلاف المسلمين الذين يعانون البطالة والأمراض والتهميش الاقتصادي والسياسي، ومن هنا جاءت مواجهتها للحكومة، ومع استمرار اعتماد الدولة على المسار الأمني دون غيره في مواجهة الجماعة حيث تصاعدت أعمالها ضد مراكز الشرطة والكنائس، ومؤسسات التعليم التي يتعلم فيها مسيحيون وبعض الأماكن الثقافية المغايرة واستهداف بعض الأجانب في نيجيريا.

وقد ساعد الحركة على كل ذلك أن بها أعضاء بارزين سابقين في مؤسسات الحكم النيجيرية، وأنها تقيم علاقات قوية مع قبائل مختلفة، وتستغل عدم وجود مواطنة حقيقية تراعي فكرة احترام حقوق المسلمين وتعليمهم وهويتهم داخل نيجيريا لتنقلب من جماعة ثقافية إلى تنظيم إرهابي متطرف.

2 - "حركة أنصار الدين": يعرفها مؤسسوها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية، وقد أسسها الزعيم التقليدي، إياد آغ غالي، وهو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل الإيفوغاس الطوارقية[6]، وقاد تمرداً ضد الحكومة المالية في بداية تسعينيات القرن الماضي، وكان حينها قائداً قومياً أقرب إلى الفكر اليساري القومي الوطني منه إلى الفكر الإسلامي. وبعد توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق عام 1992، عمل قنصلاً عاماً لجمهورية مالي في جدة بالسعودية، لكن الرجل عرف في سنواته الأخيرة توجهاً دينياً انتهى به إلى اعتناق الفكر السلفي الجهادي. ومع سقوط نظام القذافي، عاد الرجل إلى أزواد المالية، واتخذ من سلسلة جبال أغارغا مقراً له، وبدأ في تجميع المقاتلين الطوارق.

وبدا واضحاً أن غالي استثمر مكانته الاجتماعية وتوجهه السلفي الفكري لقطف ثمار عشر سنوات من عمل عناصر "تنظيم القاعدة" في المنطقة، وجاءت الاستجابة لدعوته مزدوجة، حيث تلبي البعد القبلي والقومي الانفصالي لدى الطوارق وتتناغم مع الدعوة الجهادية المنتشرة هناك. وقد دشن التنظيم نشاطه العسكري بالهجوم على مدينة أغيلهوك في أقصى الشمال المالي، حيث توجد قاعدة عسكرية محصنة تابعة للجيش المالي سيطر عليها في عام 2011، ثم ما لبث أن هاجم قاعدة تساليت العسكرية وتمكن من اقتحامها والسيطرة عليها، وأعلن عزمه تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركته، حيث أسس إدارات محلية لتيسير شؤون المدن والبلدات التي سقطت في يد مقاتليه، وهو ما انتهى نسبياً بعد التدخل الأمريكي والفرنسي في شمال مالي، لكن التنظيم لايزال قوياً حتى اليوم.

3- حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا[7]: يعتبر العارفون بالمنطقة أن هذه الحركة تعد نسخة عربية من حركة "أنصار الدين" الطوارقية، على الرغم من أن تأسيسهما كان بالتزامن، فهذه الحركة ظهرت إثر انشقاق قادتها عن تنظيم القاعدة بعد رفض الأخير طلبهم تأسيس كتائب خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد، أسوة بسرية "الأنصار" في تنظيم القاعدة التي تضم المقاتلين الطوارق، لكن قادة القاعدة الذين استفادوا - على ما يبدو - من تجربة الاقتتال الداخلي في الجزائر، قرروا امتصاص غضب رفاقهم في السلاح، والتنسيق معهم، بحيث تحول الخصام إلى تعاون بشكل سريع.

ويقود الحركة القيادي في مجموعة "الأمهار" القبيلة، سلطان ولد بادي، وبمعية الناشط الموريتاني السابق في القاعدة "حماد ولد محمد الخير"، المكنى بـ"أبي القعقاع"، وإليهما انضم عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بأزواد، تماماً كما شكلت "حركة أنصار الدين" الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات الطوارقية.

وقد أعلنت حركة التوحيد والجهاد أول بيان عسكري لها في أكتوبر 2011 معلنة الجهاد في أكبر قطاع من غرب أفريقيا، وذلك من داخل الجزائر في المناطق الحدودية الجنوبية مع مالي، ثم أعلنت اشتراكها في تمرد 2012 في شمال مالي. وتوصف الحركة بأنها "الجماعة الإرهابية المسلحة الأكثر إثارة للرعب في شمال مالي"، وفقاً لموقع صحيفة ليبرتيه الجزائرية في 20 مايو 2012. وقد انفصلت عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لكي تتمكن من نشر الفكر الجهادي في غرب أفريقيا، وتشارك القتال في مالي.

4- حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية: إضافة إلى "أنصار الدين" و"التوحيد والجهاد"، توجد حركة ثالثة هي "أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية"[8]، أسستها مجموعة من أبناء الولايات الجنوبية في الجزائر، وأُعْلِنَ عنها لأول مرة في أكتوبر 2007 عندما نفذت أول عملية عسكرية بالهجوم على شركة نفطية في جنوب الجزائر بمنطقة "عين إميناس"، ثم هاجمت مطار جانت الدولي في جنوب الجزائر أيضاً يوم 8 نوفمبر 2007.

وقد تمكنت السلطات الجزائرية حينها من استيعاب الحركة بواسطة مفاوضات شارك فيها بعض أعيان المنطقة، لتعلن الحركة انتهاء العمل المسلح، قبل أن تعود إليه من جديد، وتصدر بياناً وشريطاً مصوراً، في سبتمبر 2011، معلنة أنها تتخذ من شمال مالي مقراً لها. وتؤكد المعلومات أنه منذ هذا الوقت ترتبط الحركة بصلة وثيقة بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وباتت تعتمد الفكر السلفي الجهادي نهجاً لها، وتطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من الإعلان أن نشاطاتها تقتصر على مواجهة النظام الجزائري، فإن اعتناق عناصرها للفكر الجهادي ووجودهم في شمال مالي، جعلهم شركاء لا محالة في تأسيس الكيان السلفي في الصحراء الأزوادية.

> **بينما تُراوح دول أفريقيا بين الهويات المتعددة وصراعات المصالح الاستراتيجية، فإن ثمة دولاً أخرى تنصب المكائد وتقوم بتسليح المتمردين وبعض التنظيمات الإرهابية، من أجل السماح بالسيطرة والاستيلاء على الموارد والثروات.**

5- "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: يعتبر هذا التنظيم امتداداً للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي انشقت عن الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر في عام 1997 بزعامة حسان حطاب، وذلك اعتراضاً على استهداف الجماعة الإسلامية المسلحة للمدنيين، وتركزت أعمال الجماعة السلفية في البداية على المواقع العسكرية، ولكن منذ عام 2003، وفي أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، تحولت للقيام بأعمال خطف الأجانب، إلى جانب ضرب المواقع العسكرية، واتخذت أعمالها أبعاداً إقليمية بعد أن أصبح عناصرها يجوبون في الصحراء الكبرى. ففي سبتمبر 2006 أعلن "أيمن الظواهري" الرجل الثاني في تنظيم القاعدة عن تحالف القاعدة مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، التي تحولت إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[9]، حيث أعلنت الجماعة رسمياً في يناير 2007 انضمامها إلى تنظيم القاعدة باعتباره الراعي الرسمي للجهاد في أزواد.

ويقف تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي فارضاً نفسه وصياً روحياً على المجموعات الثلاث السابقة، باعتباره صاحب قَصب السبق في إدخال الدعوة السلفية الجهادية إلى المنطقة والتغلغل

فيها، ويقر له الجميع بالأقدمية في "ساحة الجهاد والدعوة السلفية"، إذ يعتبر التنظيم الذي وصل إلى المنطقة سنة 2003 على يد أمير كتيبة الملثمين "مختار بلمختار" (هو خالد أبو العباس الملقب "بلعور")، أرسخ التنظيمات السلفية قدماً في الصحراء الكبرى عموماً، ومنطقة أزواد خصوصاً، فقد تمكن من استقطاب الكثيرين رغباً ورهباً، وكانت تطال يده خصومه في المنطقة تصفية واختطافاً، وعطاياه تغدق على مهادنيه وموالية، هذا فضلاً عن أنه يضم بداخله بعض القيادات التي عرفت "المراجعات الفكرية" داخل الجزائر، مما ساهم في انفتاح التنظيم على المجتمع وبعض التنظيمات الأخرى، وإن كانت هذه "المراجعات" اقتصرت على جانب الآليات العملية وترتيب الأولويات، والاعتراف بارتكاب أخطاء خلال السنوات الماضية، مع الاحتفاظ بالبعد الفكري الجهادي[10].

وبعد مقتل أسامة بن لادن وانتقال قيادة تنظيم القاعدة إلى أيمن الظواهري، حدث انشقاق داخل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حيث أعلن "بالمختار" في عام 2012 استمرار ولاء التنظيم للقاعدة ولخليفة ابن لادن، وهو ما أحدث خلافات داخلية انتهت بعزل كتيبة "الملثمين" عن التنظيم، لتنتقل قيادته إلى عبدالمالك دروكدال، وهو ما يوجد تنافساً حاداً بين هذين التنظيمين حتى الآن.

6- حركة "الموقعون بالدماء": تأسست هذه الحركة الجهادية المسلحة على يد "مختار بلمختار" في ديسمبر 2012 إثر الخلاف داخل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وعزل كتيبة "الملثمين"، فيما وصفه التنظيم بإجراء إداري وتنظيمي، إذ لا يُرجع البعض هذا الانفصال إلى الخلاف حول الانتماء لتنظيم القاعدة "الأم" بقدر ما أنه يعود إلى رؤية الطرفين لكيفية التعامل مع الحرب التي كانت متوقعة في مالي، إذ رأى "بلمختار" ضرورة توسيع جبهة المواجهة، وبدأ في اختطاف الرهائن في الجزائر، في إشارة إلى أن أي خطوة تدخلية من الخارج تعني استهداف رعايا الدول المؤيدة للتدخل في مناطق شمال وغرب أفريقيا كافة.

ولهذا انتقلت حركة "الموقعون بالدماء" إلى شمال مالي، ونسقت الجهود مع جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا قبل وبعد التدخل العسكري في شمال مالي، ولاتزال جهود الحركتين تعمل على التوحد في تنظيم واحد هو جماعة "المرابطون"، حيث أعلنت الحركتان مسؤوليتهما المشتركة عن بعض العمليات، من أبرزها عمليتا عين أميناس في الجزائر في يناير 2013 وآغاديز وآرليت في النيجر في مايو من نفس العام.

7- "حركة الشباب المجاهدين في الصومال": تأسست في عام 2004 كحركة إسلام سياسي قتالية بالصومال، وخرجت من رحم ما كان يعرف باسم "اتحاد المحاكم الإسلامية" التي هُزمت على يد القوات الحكومية التابعة للحكومة الصومالية المؤقتة آنذاك، ثم بدأت تستقطب المؤيدين لمواقفها، وارتبطت بتنظيم القاعدة مع إنشاء عدد من معسكرات التدريب في دول القرن الأفريقي، حيث تمكنت القاعدة من تنفيذ عدد من العمليات ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها منذ عام 1998 وحتى عام 2002؛ ما أدى لزيادة شعبية القاعدة وتغلغل أفكارها بين الحركات الإسلامية الراديكالية ليس في القرن الأفريقي فحسب، وإنما في أنحاء عديدة من القارة الأفريقية، وبالتالي انضمت حركة الشباب إلى القاعدة مباشرة، لتنتهج ممارسات خطيرة مثل إنشاء المحاكم الشرعية وقتل المسيحيين الصوماليين.

رابعاً: آليات وانعكاسات مكافحة الإرهاب في أفريقيا

برزت قضية محاربة الإرهاب في أفريقيا على قائمة الاهتمامات العالمية والإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، وذلك في إطار الحرب العالمية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على "الارهاب" في ظل امتداد الخطر الإرهابي إلى مناطق عديدة من العالم. وعلى الرغم وجود رؤية غالبة بأن الحرب على "الإرهاب" في جزء كبير منها هي حرب أفكار في المقام الاول، فإن هذه الحرب بحاجة إلى كثير من الوسائل التي تمكنها من التصدي للمنظمات الفكرية والمقولات الأيدولوجية، التي تمثل خطاب ومرجعية كثير من المنظمات الجهادية المعاصرة، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة.

1- ثلاثة مستويات لمكافحة الإرهاب في أفريقيا

وتنظر الولايات المتحدة إلى القاعدة، باعتبارها التهديد الأكبر لمصالحها في أفريقيا، فقد أخذت القاعدة وفصائلها من الحركات الجهادية في تنظيم الهجمات ضد الأهداف الحكومية والمصالح الغربية في أرجاء القارة، مع محاولة توسيع نشاطها في جبهات أخرى خارج محيطها الإقليمي. ففي الصومال على سبيل المثال، أعلن مختار روبو، القيادي في حركة الشباب المجاهدين استعداد الحركة للقتال إلى جانب تنظيم القاعدة ضد حكومة اليمن. كما أعلن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي استعداده للقتال إلى جانب مسلمي مدينة "لاجوس" في نيجيريا ضد المسيحيين في المدنية. وفي مالي، قامت القاعدة في المغرب الإسلامي بالعديد من الهجمات وعمليات الاختطاف انطلاقاً من قواعدها بشمال مالي، خصوصاً ضد الأجانب، ذلك أن مالي، إلى جانب كل من النيجر وموريتانيا، هي البلاد الأكثر تضرراً من أنشطة هذا التنظيم إلى اليوم، لأن شمال مالي والنيجر هما المنطقة المعروف فيهما نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، حسب ما أورده مسؤولون أمنيون ماليون.

وفي الشرق، تعد منطقة القرن الأفريقي من أكثر المناطق الأفريقية اضطراباً وتوتراً، سواء بسبب الحرب الأهلية في الصومال أو الحروب بين دول الجوار في العقدين الماضين، إضافة إلى انتشار تنظيم القاعدة وفصائلها الواسعة في المنطقة وهيمنة حركة الشباب التابعة لها على جزء كبير من الصومال؛ وهو ما نجمت عنه كوارث إنسانية أثرت بشكل ملحوظ على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وكان تنظيم القاعدة تمكن من تنفيذ عدد من العمليات ضد مصالح الولايات المتحدة

وحلفائها، أبرزها تفجير سفارتي الولايات في نيروبي ودار السلام في أغسطس 1998، والتي كانت آنذاك كبرى العمليات النوعية لتنظيم القاعدة العالمي منذ تأسيسه رسمياً في العام نفسه، ثم تفجير المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن في نوفمبر 2000، وتفجير فندق باراديس المملوك لإسرائيلي في مومباسا، بالتزامن مع محاولة تفجير طائرة إسرائيلية في كينيا في نوفمبر 2002، بالإضافة إلى قراصنة السفن الغربية على المحيط.

ومع تعاظم شأن هذه الحركات باتت مواجهتها أمراً ضرورياً، وذلك عبر المواجهات العسكرية المباشرة. فمن جانبها، سعت الولايات المتحدة والدول الغربية إلى محاصرة تلك الحركات، من خلال إنشاء القيادة الأمريكية الجديدة في أفريقيا "أفريكوم"، وإدراج تلك الحركات على اللائحة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية، وتصفية قياداتها، ورصد المكافآت الضخمة لمن يدلي بمعلومات عنهم، والتعاون مع الحكومات في مجال الاستخبارات وتسليم المجرمين، والاستعانة بالخبراء المختصين في الشؤون الأفريقية، فضلاً عن الضغط من أجل تزييف التاريخ وتغيير المناهج الدراسية في الدول الأفريقية.

وقد احتل إقليم شرق أفريقيا في البداية موقعاً متميزاً من الدعوات الأمريكية المطالبة بمحاربة الارهاب في أفريقيا، اعتماداً على مجموعة من الوقائع أهمها وجود عناصر من تنظيم القاعدة في هذا الإقليم، حيث كانت هذه المنطقة أولى عمليات تنظيم القاعدة، علاوة على الرسائل التي كان يبعثها قادة التنظيم، والتي أكدت مشاركة عناصر من تنظيم القاعدة في الحرب الأهلية في الصومال وتشجيع مقاومة الاحتلال الإثيوبي الأمريكي للصومال[11]. ثم سرعان ما تركز هذا الاهتمام الأمريكي والدولي أيضاً على منطقة الساحل والصحراء التي باتت هي الملاذ الأخطر والأكبر لتجمع عدد كبير من الجماعات الجهادية المسلحة التي توسع نشاطها بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة.

وتتعاون دول شرق وغرب وشمال أفريقيا بصورة جدية مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى في مكافحة الإرهاب في الإقليم، حيث اعتمدت عمليات مكافحة الإرهاب على مجموعة من الآليات التي انعكست سلبياً على أوضاع الاستقرار والتنمية في هذه المناطق.

وتشتمل آليات مكافحة الإرهاب في أفريقيا بوجه عام على ثلاثة مستويات متداخلة، وهي:

أ ـ المستوى الوطني: حيث اعتمدت الدول الأفريقية عدداً من الإجراءات لمكافحة الإرهاب منذ عام 2001، من أبرزها: سن تشريعات مكافحة الإرهاب، حيث أصدرت البرلمانات قوانين عدة لمكافحة الإرهاب مثلما حدث في كل من تنزانيا وأوغندا في عام 2003، وفي بعض الدول أصدرت الحكومات وثائق مكافحة الجرائم الدولية وقانون حماية الشهود في جرائم الإرهاب مثل حالة كينيا. كما تم إنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وتشكيل وحدة شرطة لمناهضة الإرهاب في بعض الدول بالتعاون مع كل من المباحث الفيدرالية الأمريكية والإنتربول.

ب ـ المستوى الإقليمي: حيث قامت دول شرق أفريقيا بالعمل على مكافحة الإرهاب من خلال التعاون المشترك عبر الهيئة

الحكومية للتنمية (الإيجاد)، والتي عقدت بدورها عدة مؤتمرات لمناقشة سبل مكافحة الإرهاب، وصممت الهيئة مبادرة بالتعاون مع معهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا في عام 2006 لتنمية قدرات مقاومة الإرهاب. وبالمثل قام تجمع "الإيكواس" باتخاذ خطوات مشتركة للعمل على الحد من مخاطر الإرهاب منذ منتصف 2012 على وجه خاص بسبب استيلاء الجماعات الجهادية على شمال مالي، وتصاعد مخاطر بوكو حرام في نيجيريا.

ج ـ مستوى التعاون الأفريقي ـ الأمريكي: فقد تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات، من أهمها إنشاء مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا عام 2003، وإقامة قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي، وقوة العمل المشتركة في القرن الأفريقي، فضلاً عن تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتجميد أرصدة بعض المؤسسات المتهمة بتمويل الإرهاب مثل مؤسسة التقوى ومؤسسة البركة وإغلاق مكاتب مؤسسة الحرمين مع مطالبة الولايات المتحدة بعض الدول بتقليص التعليم الديني، ومشاركة القوات الأمريكية مع قوات كينيا وتنزانيا وأوغندا خلال عام 2006 في بعض المناورات[12].

وفي عام 2004 بدأت مبادرة الساحل التي ضمت عدداً من البلدان، وتم استبدالها بـ "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" في عام 2005، لتتم إعادة تسميتها بـ "مبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء" في عام 2008، فهذه المبادرة تغطي اليوم رقعة واسعة من المنطقة، وتكمن الأهداف العامة لها في تعزيز القدرات المحلية للحكومات في منطقة الساحل (موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر، إضافة إلى نيجيريا والسنغال وبوركينا فاسو) والتصدي للتحدي الذي تشكله المنظمات الإرهابية في منطقة الصحراء الكبرى، إضافة إلى تسهيل التعاون بين تلك الدول والمغرب الكبير (المغرب والجزائر وتونس).

وتقدم المبادرة خليطاً من التدريب لقوات الأمن على مكافحة الإرهاب، والأنشطة التي تهدف إلى إيجاد بيئة لا تستضيف العمليات الإرهابية والإتجار في المخدرات، كما تهدف إلى تحصين الشباب من التطرف العنيف والتجنيد من طرف الشبكات الإرهابية. لكن تشير التطورات الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك انهيار الجيش المالي، وانتشار الميليشيات في انحاء المنطقة، إلى أن هذه المبادرة لم يكن لها تأثير كبير[13].

2 ـ تأثير انتشار الإرهاب على الأمن والتنمية في أفريقيا

أدى انتشار وتمدد التنظيمات الإرهابية، خصوصاً تنظيم

القاعدة بفروعه المختلفة وما انشق عنه، وما أنتجته هذه التنظيمات كافة من عمليات مختلفة، إلى عدد من النتائج السلبية في المناطق والدول التي تنتشر بها، يمكن إيجازها في الآتي:

أ ـ فشل التنمية السياسية: فقد أدى انتشار هذه التنظيمات إلى تعميق الأزمة البنيوية في علاقة السلطات بمكونات المجتمع، إذ ترفض النخب الحاكمة لأسباب مصلحية مادية أي شكل جاد من أشكال التحول الديمقراطي، وتساهم هذه التنظيمات في أن يكون "الإسلام السياسي" مكوناً عدائياً من مكونات المجتمع المدني. كما قاد ذلك إلى مزيد من توجه العديد من نظم الحكم الأفريقية إلى الاستقواء بالغرب من أجل البقاء في السلطة واللجوء إلى القمع المنظم بحجة محاربة الإرهاب الأصولي. ولهذا تشهد معظم بلدان المنطقة المغاربية ودول الساحل ضعفاً كبيراً في النشاط الحزبي والنقابي، والأخطر هو غياب فعاليات المجتمع المدني وانسحابها من القيام بأي دور؛ مما جعل المواجهة محصورة بين أجهزة الأمن والتنظيمات المسلحة.

ب ـ عدم الاستقرار: تشهد المنطقة المغاربية وشمال غرب أفريقيا حالات توتر مزمنة تساعد على توغل نشاط هذه التنظيمات، ويلاحظ ذلك بوضوح عند تتبع أنشطة وحجم عمليات القاعدة والحركات الإسلامية الموالية لها في كل من الجزائر وموريتانيا ونيجيريا وتونس وليبيا. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أيضاً إلى حالات النزاع المزمنة في الصحراء الغربية ومنطقة "الطوارق" شمال مالي والنيجر بكل ما توفره هذه النزاعات من ظروف مناسبة للتسلح والتجنيد والتهريب... إلخ.

ج ـ فشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية: فقد وجهت معظم الدول الأفريقية جزءاً كبيراً من ميزانياتها للجوانب الأمنية بما في ذلك المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة والدول الغربية، والتي كانت تتركز في معظمها على الجوانب الأمنية دون المجتمعية والاقتصادية، ووجهت إلى الدول المستقرة نسبياً التي تعتبر شريكة فاعلة في الحرب ضد الإرهاب؛ مما كان له أكبر الأثر على التنمية في قارة تعاني معظم دولها الفقر والجفاف والتصحر.

أما الجماعات الإرهابية ذاتها، فقد استهدفت عملياتها قطاعات مؤثرة على التنمية الاقتصادية، فمن أشهر العمليات التي تقوم بها ضرب أنابيب النفط والغاز، واختطاف المتطوعين والسياح وأعضاء الشركات في المنطقة مثلما حدث في خطف سبعة أشخاص، خمسة منهم فرنسيون في شمالي النيجر، على يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، واختطاف 5 خبراء نوويين فرنسيين في مناجم اليورانيوم في النيجر في 5 أكتوبر 2010.

خامساً: تقييم عام لآليات مكافحة الإرهاب في أفريقيا

حملت الاستراتيجية الأمريكية والغربية الخاصة بمكافحة الإرهاب في أفريقيا في طياتها العديد من الآثار السلبية على دول وشعوب القارة، فقد سعت دول القارة إلى نفي الإرهاب عنها، ولم تأخذ في الاعتبار ضرورة الاهتمام بالعوامل المنتجة له مثل الانفلات الأني وضعف السيطرة على الحدود والفقر والأمراض.

وفي ظل تمدد التنظيمات الإرهابية والحرب ضدها، زادت معاناة جماعات سكانية مهمة في القارة الأفريقية من جراء عمليات مكافحة الإرهاب، وبشكل خاص الجماعات المسلمة، حيث يشكل المسلمون 51.7% من سكان القارة، ويعاني معظمهم من مشكلات سياسية واقتصادية خاصةً في الدول التي يمثلون فيها أقلية، حيث إنهم محرومون من المشاركة في السلطة، وتفتقد المناطق التي يعيشون فيها المشروعات التنموية والبنية التحتية والمدارس، ويعيشون إجمالاً دون خط الفقر. وزادت معاناتهم أيضاً مع إغلاق مكاتب مؤسسات الإغاثة الإسلامية في هذه الدول، في مقابل زيادة البعثات التنصيرية التي أرادت أن تحل محل المؤسسات الخيرية الإسلامية.

وإجمالاً لم تؤدِ إجراءات مقاومة الإرهاب في أفريقيا إلى القضاء على العناصر والجماعات المتهمة بالإرهاب بعد عام 2001 أو الحد منها، ولم يخضع اتهام جماعات محددة في أفريقيا بالإرهاب لتقييم الدول الأفريقية وفقاً لمفهومها الخاص بظاهرة الإرهاب، فما تراه الولايات المتحدة إرهاباً ليس بالضرورة ما تراه الدول الأفريقية كذلك، لكن هذه الدول، خصوصاً ما تعرض منها لعمليات إرهابية سابقة استخدمت المفهوم الأمريكي للإرهاب؛ مما أدى إلى وصمها قوى معارضة أو قوى تسعى للاستقلال بالإرهاب.

ويجوز القول إن الحرب الأمريكية على الإرهاب خلال القرن الماضي كانت من بين العوامل التي أدت لتفشي الظاهرة في منطقة الساحل والصحراء وشمال أفريقيا، حيث أشار تقرير أصدرته مجموعة الأزمات الدولية أوائل عام 2009، إلى أن ما يوصف بـ"الإرهاب" في دول الصحراء الأفريقية هو شيء ضئيل، وأن الانخراط الأمريكي العسكري الواسع هناك قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار فيها، وأن قيام بعض الحكومات باستغلال هذه الحرب الأمريكية على الإرهاب للتضييق على المعارضين دفع قطاعات واسعة إلى الانخراط في تنظيمات متشددة، كما حدث مع الرئيس الموريتاني معاوية سيد أحمد ولد الطايع الذي تمت الإطاحة به في 3 أغسطس 2008، حيث اتخذ قطاع كبير من الشعب موقفاً عدائياً من "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، وشهدت العاصمة الموريتانية نواكشوط تظاهرات واسعة احتجاجاً على مناورات "المبادرة" العسكرية التي شاركت فيها موريتانيا.

وعلى مستوى التعاون الأفريقي ـ الأمريكي، يمكن القول إن المبادرة الأمريكية المسماة "شراكة الساحل لمقاومة الإرهاب" تعد أول تنسيق إقليمي واسع بإمكانيات تكنولوجية مؤهلة لمتابعة نشاط الجماعات في المنطقة المغاربية ودول شمال غرب أفريقيا على وجه الخصوص، لكنها تبقى محدودة الفعالية بسبب تدهور العلاقات السياسية البينية والتنسيق بين هذه الدول لضبط الحدود، وبالتالي ضعف أو غياب التنسيق الأمني الثنائي وكان انتقائياً حسب الحالات والظروف.

أما عن مكافحة هذه الجماعات على المستوى الوطني، فإنها تبقى الأزمة الحقيقية في ظل الاعتماد على الحلول الأمنية من دون غيرها، ليتحول الأمر بعد فترة من الصراع إلى عمليات تصفية حسابات وانتقام يمارسها الجانبان، سواء الجماعات المتطرفة أو قوات الأمن الداخلي، كما تسعى الدول إلى الإسراع في التأكيد على أن الجماعات المتطرفة لديها ترتبط بتنظيم القاعدة للحصول على معونات خارجية لمواجهة هذه الجماعات؛ ومن ثم تبقى الآلية الأفضل في التعامل مع نمو الجماعات المتطرفة في غرب أفريقيا هي فتح حوار والتفاوض معها، على أن يتزامن الحوار مع البدء في تنمية وتطوير المناطق التي تعيش فيها هذه الجماعات حتى تتمكن دول غرب أفريقيا من منع نمو شبكة إرهابية كبيرة تتكون عبر تعاون التنظيمات الإرهابية المختلفة، وقد تتطور هذه الشبكة لتضم جماعات إرهابية في أقاليم أخرى من القارة مثل حركة شباب المجاهدين في شرق أفريقيا[14].

أخيراً، يبدو من الواضح أن الأزمات الساحلية الصحراوية، من خلال آثارها الناجمة، تثير التنافس وتزيد حدة التوتر بين الدول وتؤثر سلباً على ديناميكية وحيوية الساحل الصحراوي. ففي وضع مالي على سبيل المثال، انتشرت الجماعات الجهادية في مختلف بلاد الصحراء، وهو الأمر الذي قد تتطلبه مصالح الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين داخل بلاد الساحل الصحراوي حتى يمكنها التدخل في شؤونها دائماً.

وفي الواقع، يمثل تهديد "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إشكالية حقيقية لبلاد الساحل الصحراوي ولمصالح الدول المتقدمة التي سيطرت على العديد من المشروعات داخل هذه البلاد، خاصة النفط والغاز واليورانيوم، ولهذا فقد اضطرت بعض الشركات إلى التنسيق مع جماعات إرهابية وجرائم منظمة واتجار بالبشر، حمايةً لمصالحها في العديد من الدول الأفريقية.

أما خطورة جماعة "بوكو حرام"، فتكمن في أنها ازدادت ضراوة وعداء لكل مخالف، وأنها أعلنت "دولة الخلافة"، وهو ما يشير إلى إمكانية تجاوزها الإطار الجغرافي النيجيري لتشمل النطاق الإقليمي العام في غرب أفريقيا ككل، حيث تعاني المنطقة ضعفاً استراتيجياً وأمنياً بالغاً، فعندئذٍ يمكن الحديث عن تفجير غرب أفريقيا المسلمة التي تعاني أصلاً كثرة بؤر التوتر والصراع.

وعبر منطقة شاسعة تمتد من الصحراء وحتى مصر، حيث تنفذ المجموعات الجهادية أهدافها الدولية، يمكن لهذه المجموعات أن تحتشد وتقوم بالتنسيق، فقد أعطت "القاعدة" مطلق الحرية لفروعها المستقلة وغير المستقلة، ومن أبرزها وأكثرها نشاطاً الآن ما ينتشر في بلاد المغرب العربي والساحل والصحراء.

وعلاوة على ما سبق، فقد تناسلت في ليبيا عشرات الميليشيات خلال المعركة ضد القذافي وبعد ذلك، من بينها المجموعة الإسلامية الراديكالية (أنصار الشريعة) التي اعتبرت المسؤولة عن الهجوم الذي استهدف القنصلية الأمريكية في بنغازي عام 2012، ولها حضور أيضاً في تونس. وعلى الرغم من أنه ليس واضحاً ما إذا كانت هذه المجموعات موحدة أو تمثل تنظيمات مختلفة تعمل تحت اسم واحد؛ فثمة مخاوف من تأسيس علاقات قوية مع الحركات الجهادية الأخرى في شمال أفريقيا و"بوكو حرام" في نيجيريا.

وعلى الرغم من طرد كتائب القاعدة في بلاد المغرب العربي من مالي، فإنها تحاول أن تستقر في الجنوب الغربي لليبيا بعيدةً عن رقابة السلطة في طرابلس. وقد تم العثور في مالي على أسلحة تمت سرقتها من الترسانات الليبية.

أما الخطر الأكبر، فيتمثل في الإخفاق السياسي للتدخل الدولي.. فماذا يحدث لو غادرت القوات الأجنبية الأراضي التي تدخلت فيها؟

إن أزمة الإرهاب الأفريقي لها وجه آخر، ففيما تتأرجح دول أفريقيا بين الهويات المتعددة وصراعات المصالح الاستراتيجية، فإن ثمة دولاً أخرى تنصب المكائد وتقوم بتسليح المتمردين والمعارضين والمنشقين، بل وتقوم من خلف جدار بتأييد بعض التنظيمات الإرهابية وتغذيها، من أجل السماح بالسيطرة والاستيلاء على الموارد والثروات، والتأهب عسكرياً داخل هذا الممر الاستراتيجي الذي يربط المحيط الأطلنطي بالبحر الأحمر، ويجعل من الممكن التأثير على التوازنات الجغرافية السياسية وتوازنات الطاقة في بلاد الساحل الصحراء وغرب أفريقيا. ولهذا فإن الانفلات الأمني المستشري والدائم بالمنطقة يجب أن يتم تحليله بعناية ووضعه تحت النظر بالنسبة لاستراتيجيات القوى الخارجية.

1- La guerre contre le terrorisme et la politique américaine en Afrique par Peter J. Schraeder Université de Loyola, Chicag 42-62 (http://www.cairn.info/revue-politique-africaine-2005-2-page-42.htm#anchor_plan)

2- Peter J. Schraeder et Ivan Crouzel, « La guerre contre le terrorisme et la politique américaine en Afrique », **Politique africaine**, (Paris: Editions Karthala, 2005/2 (N° 98)) Page 42-62

3- **Ibid.**

4- تأسست منظمة "إيكواس" في عام 1975، في مدينة لاجوس، العاصمة القديمة لنيجيريا، وتتكون من 15 دولة، وهي (نيجيريا، وبينين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وكوت ديفوار، وجامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبريا، ومالي، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، وتوجو)، وكانت موريتانيا أحد أعضاء المنظمة ولكنها انسحبت عام 2000

5- Mehdi TAJE, 2010, « Enjeux Ouest- africains, Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au sahel », Bulletin N°1 CESAO/OCDE, Club du Sahel.

6- الجماعات الجهادية في مالي.. أشهرها حركة أنصار الدين وتعد بمثابة طالبان، جريدة الشرق الأوسط، 18 يناير 2013

7- حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة، على الموقع السكينة الالكتروني ، http://www.assakina.com/center/parties/24639.html

8- حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية ، على الموقع الالكتروني التالي:: http://www.assakina.com/center/parties

9- القاعدة في بلاد المغرب، على الموقع الإلكتروني التالي http://aljazeera.net/news/

10- جماعة التوحيد والجهاد لغرب أفريقيا "تتبنى تفجير مقر الدرك بوتمنراست، جريدة المحور الجزائرية:
www.amazighworld.org .- http://www.azawadpress.com/ http://www.mnlamov.net/

11- سعيدة محمد عمر، "القاعدة والحركات الاسلامية في القرن الأفريقي"، بحث مقدم إلى المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية (القاهرة، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية**، 2011).

12- المرجع السابق.

13- Marina Ottaway, American Policy in the Maghreb: Counterterrorism is Not Enough, Woodrow Wilson International Center for Scholars, **Viewpoints,** No. 42, October 2013.

14- مادي إبراهيم كانتي، تأثير القاعدة والحركات الإسلامية على التنمية في غرب أفريقيا"، بحث مقدم إلى المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية (القاهرة: **المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية**، 2011).